العامة للامم المتحدة، بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبأن حق الوجود «معترف به لاسرائيل بواقع تأسيس هذه الدولة حسب قرار هيئة الامم المتحدة» الذي صوّت الاتحاد السوفياتي الى جانبه، كما جاء في خطاب اندريه غروميكو، في مؤتمر جنيف، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣[١٥].

وبصرف النظر عن الارباكات العملية التي سببها هذا التباين في المواقف بالنسبة الى اندفاعة العلاقات السوفياتية ـ العربية، فالواقع ان تكثيف حجم التواجد العسكري السوفياتي في المنطقة، عبر امدادات الأسلحة التي تدفّقت الى الدول العربية، وأيضاً عبر التواجد البشري الذي اقتضته سياسة الامدادات، وضع موسكو في مواجهة مخاطر الاضطرار الى الاشتراك المباشر في أية عمليات عسكرية يحتمل وقوعها بين أطراف الصراع، وهي المخاطر التي بدت ماثلة في اثناء حرب الاستنزاف التي شنّها الجيش المصري العام ١٩٦٩، وبصورة خاصة في اثناء الغارات التي نفّذها الطيران الاسرائيلي داخل الأراضي المصرية خلال ذلك الوقت، والتي أدّت، في بعض الاحيان، الى احداث احتكاكات مع طائرات الميغ التي كان يقودها طيارون سوفيات، والتي كانت تتولّى حماية قسم كبير من الاجواء المصرية[١٦].

وعلى الرغم من ان القيادة السوفياتية عملت، منذ العام ١٩٦٩، على الحؤول دون انفجار نزاع شامل في الشرق الاوسط، وقد وجدت الجهود السوفياتية المبذولة في هذا الاتجاه مبرراً اضافياً لها في عودة الحوار بين موسكو وواشنطن واقلاع مسيرة الانفراج الدولي، لم يكن أمام موسكو خيار آخر غير ان تهبّ الى نجدة الجيشين، المصري والسوري، عندما اندلعت المعارك، بالفعل، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وذلك على الرغم من الفتور الذي كان حاصلاً آنذاك في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، بعد القرار الذي كان الرئيس المصري، أنور السادات، أصدره بتاريخ الثامن من تموز (يوليو) ١٩٧٢، والذي قضى بانهاء خدمات الخبراء السوفيات العاملين في مصر. واذا كانت ظروف حرب تشرين الاول (اكتوبر) أدّت، كما كان متوقعاً لها، الى تعميق الهوّة بين موسكو وتل ـ أبيب، فالواقع ان تفاقم الازمة في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، بعد الحرب، لم يدفع قادة الكرملين الى القيام بأية مراجعة لموقفهم من اسرائيل؛ بل على العكس من ذلك، فقد اختارت موسكو ان تعوّض عن خسارة مواقعها في مصر بتكثيف دعمها لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وتشجيعهما على اتخاذ مواقف متصلّبة في مسار الحركة الدبلوماسية التي نشطت في أعقاب الحرب، وبشكل خاص تشجيع العاصمة السورية على رفض المشاركة في المفاوضات التي بدأها النظام المصري مع اسرائيل، برعاية الولايات المتحدة الاميركية، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيتي فضّ الاشتباك على الجبهة المصرية، الّا بعد ضمان مشاركة سوفياتية فاعلة في هذه المفاوضات، وهو ما حصل، بالفعل، في مسار التوصّل الى اتفاق فضّ الاشتباك على الجبهة السورية.

ودخل التنافر بين موسكو وتل ـ أبيب منعطفاً جديداً بعد اعلان اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين تمّ التوصل اليهما بين النظام المصري واسرائيل، برعاية اميركية كاملة ومباشرة، حيث وجدت موسكو في الاتفاقيتين تكريساً لاسلوب يقوم على أساس ابعادها، كلياً، من مسار الاحداث في المنطقة. ومن هنا، فقد وجّهت موسكو دعمها الى الدول العربية الأكثر تشدداً في معارضتها للاتفاقيتين، وعبّرت عن تأييدها لهذه الدول، من خلال ارسال وفد مراقب لحضور أعمال قمّة الصمود والتصدي الذي جمع قادة الدول المذكورة في دمشق، العام ١٩٧٨. وعلى الرغم من ان موسكو أظهرت، منذ ذلك الوقت، حرصاً مضاعفاً على تجنّب الخوض في تجربة عسكرية جديدة داخل المنطقة، وهو ما تجلّى بشكل خاص في حالة البرود التي اتّسمت بها ردود الفعل السوفياتية من احداث الغزو الاسرائيلي للبنان، في